مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 03 السنة 2021 ص 512 - 531

تاريخ الإرسال: 2020/10/06 تاريخ القبول: 2020/11/08
تاريخ النشر: 2021/06/01

أثر التحولات السياسية في المنطقة العربية على تفاعلات النظام الإقليمي العربي

The impact of political transitions in the Arab region on the interactions of the Arab regional system

بومدين سيدي بوبكر[1]، د. جراية الصادق[2]
مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، [1]sboubakar-boumediene@univ-eloued.dz
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي . [2]djerraya-sadok@univ-eloued.dz

الملخص:

ما شهدته المنطقة العربية وجوارها الإقليمي من تغيرات سياسية متسارعة تؤثر بأشكال مختلفة على مواقع الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية فضلا عن تأثيرها على سلام المنطقة وأمنها الإقليمي وبشكل أعم على النظام الإقليمي برمته، وذلك بسبب تدخل المراكز الإقليمية في النزاعات الاجتماعية الوطنية انطلاقا من مصالحها المترابطة واستراتيجيات الدول الكبرى، وبهذا المنحى واستنادا الى تشابك النزاعات الوطنية والإقليمية تتعرض الدول العربية وشعوبها الى مخاطر اندلاع نزاعات عسكرية إقليمية تشترطها إستراتيجية العنف المسلح المتبادل بين المعارضة الداخلية المساندة من المراكز الإقليمية وأنظمة الحكم السياسية في بعض البلدان العربية، وتطرح تحديات كبرى لهذه الدول بشأن بناء مسار ديمقراطي والوصل لأرضية توافقية بين النخب الحاكمة وشعوبها.

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية، النظام الإقليمي العربي، المنطقة العربية، الثورات العربية.

Abstract: Abstract:

The Arab region and its regional neighborhoods have witnessed rapid political changes affecting in various ways the positions and social formations of national States as well as their impact on the peace and territorial security of the region and, more generally, on the entire regional system, due to the interference of regional centers in national social conflicts based on their interrelated interests and the strategies of major States. Politics in some Arab countries poses major challenges to these countries in building a democratic path and connecting to a consensual ground between the ruling elites and their peoples.
Key Words: Political transitions, the Arab regional system, the Arab region, the Arab revolutions.

المؤلف المرسل: بومدين سيدي بوبكر، sboubakar-boumediene@univ-eloued.dz

1.مقدمة:

خلال السنوات الأخيرة دخل النظام الإقليمي العربي، في أزمة حقيقة بفعل التطورات السياسية الحاصلة في المنطقة، حيث برزت قوى فاعلة جديدة على الساحة العربية كما تراجعت قوى تقليدية كانت على مدار عقود متحكمة في المشهد السياسي للدول المشكلة لهذا النظام، كما كان للتطور الحاصل في تقنيات الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي دور مركزي في بناء الوعي لدى الشباب في المنطقة خاصة في المجال السياسي وانتشار الأفكار المتعلقة بتفاعلات التحول الديمقراطي، أيضا ساهمت هذه الوسائل في التعبئة والتجييش للقيام بثورات لتغيير الأوضاع

الاجتماعية والاقتصادية في الدول محل الثورات، الملاحظ أنه بعد موجة التحولات السياسية اختلفت أنماط التعامل مع هذه التحولات من دولة لأخرى.

حيث على سبيل المثال كان التعامل التونسي والقوى الفاعلة في الحراك السياسي مختلفا تماما عنه في مصر وعن السودان، كما أن آليات إدارة المرحلة الانتقالية في هذه الدول اختلفت وبعضها، شهد انتكاسة في العملية الديمقراطية كما هو الحال في مصر والسودان بفعل عودة المؤسسة العسكرية للسيطرة على الأوضاع واحتكار السلطة، هذه العوامل جميعها واختلاف أنماط التعامل مع التحولات السياسية في المنطقة العربية وغياب عمل عربي مشترك وتنسيق محكم، أثر سلبا في المنظومة الإقليمية العربية وعليه نطرح الإشكالية الآتية: ما هي جوانب تأثير التحولات السياسية في المنطقة العربية على النظام الإقليمي العربي ؟

وقد تم اعتماد مقاربة منهجية متكاملة للإجابة عن هذه الإشكالية قوامها المنهج التاريخي لتتبع الأحداث التاريخية ونشأة النظام الإقليمي ومسار التغيير في نمط التفاعلات والتعامل معها، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن للمقارنة بين أساليب التعاطي داخل البلدان العربية مع موجة التحولات وكذا المقارنة بين أداء النظام الإقليمي العربي في الفترة الحالية والفترات السابقة، والمنهج التحليلي لرصد طبيعة هذه التحولات والجوانب التي من خلالها أثرت على النظام الإقليمي العربي.

2.مفهوم التحولات السياسية:

استأثر مفهوم التحول السياسي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة بمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، ويتسم هذا المفهوم بنوع من الشمولية والاتساع، وكل محاولة لهذا التأصيل لمفهوم التحول السياسي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، ويشير لفظ التحول إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو

نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره، وكلمة التحول تقابلها باللغة الفرنسية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر،ويقصد به اصطلاحا مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، كما يقصد به أيضاً الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، وتعتبر عملية التحول بمعنى"Transition" المرحلة الأولى للتغيير نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق[1].

هذا وقد ظهرت أشكال من التحولات السياسية مع اندلاع الثورات الأوروبية في القرنين 18 و19، واكبت التحولات الكبرى التي عرفتها القارة وهي تحولات تُجاوز البعد السياسي إلى أبعاد فكرية وثقافية، كانت في الواقع نتيجة منطقية لحركة التنوير وتحرر المجتمعات من استبداد الارستقراطية المتحالفة مع الكنيسة.

فقد شهدت فرنسا تحولا سياسيا كبيرا مع ثورتها عام 1789 جسده سقوط الملكية وإقرار دستور جديد وظهور إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي أكد على قيم الحرية والعدالة والمساواة، رغم أن هذا التحول سيُجهَض لاحقا ولن تستعيد البلاد وجهتها إلى الديمقراطية إلا مع دستور 1851؛ بيد أن تحولات القرنين 18 و19 كانت أساسا لثورة فكرية وحضارية ولم يُشكل الانتقال السياسي إلا رافدا يسيرا فيها.

ومع دخول القرن العشرين ساد مفهوم الانتقال السياسي في أوروبا، فشهدت ألمانيا مرحلة انتقالية مشهودة في نهايات الحرب العالمية الأولى (1914–1918) مهدت لها ثورات وانتفاضات شعبية متتالية قادتها الطبقة العمالية، ونادت بوقف الحرب وبإجراء إصلاحات تمكن البلاد من تجاوز تبعات اتفاقية فرساي[2].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين والمفكريين، يستخدمون مصطلح التحول الديمقراطي كمرادف لمصطلح التحول السياسي، رغم أن تفحص المفهومين يشير إلى وجود اختلاف بينهما فالتحول السياسي لا يقود بالضرورة إلى مرحلة ديمقراطية كما أن التحول الديمقراطي يتسم بوجود أنماط وأشكال متعددة له:

*–التحول من أعلى: ويتم من داخل النظام القائم، وعادة ما يبدأ عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية.

*–التحول من أسفل: هو التحول الذي يقوده الشعب، متمثلا باحتجاجات مطالبة بالتغيير وكسر قيود التسلط واحتكار السلطة.

*–التحول من خلال التفاوض: يحدث نتيجة اتفاق أو تعاقد بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة، لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين فالنخبة الحاكمة، تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية، بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية.

*–التحول من خلال التدخل العسكري: غالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات تؤثر فيها، وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية إقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها[3].

كما نشير إلى أن غالبية من يتناول مفهوم التحول السياسي، يعرفه كعملية يمر بها النظام السياسي لدولة في إطار تحوله، من النظام الديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي أو كمرحلة تأسيسية لنظام ديمقراطي.

ويرى الباحث أن مفهوم التحول السياسي، عبارة عن مجموع التغيرات الحاصلة في البنية السياسية لدولة ما والنابعة من التغير الحاصل في البنى الاجتماعية

والاقتصادية للدولة والتي بدورها تمثل نموذجا في المنطقة الجغرافية أو إقليم الدولة، بحيث تصبح موجة التحول السياسي محركا للتغير داخل الدولة وخارجها ما ينعكس على نمط وبنية العلاقات داخل وبين الدول والبنى الإقليمية في المنطقة الحاصل فيها هذا التحول.

1.2 مفهوم النظام الإقليمي:

تعنى كلمة" نظام" " System - مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز العلاقات بين الوحدات بإمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي."

وقد عرفه تشارلز ماكليلاند Charles Maclellen -على أنّه: " بنية لها عناصر مرتبطة و متفاعلة مع بعضها البعض و لها حدود تفصلها عن بيئتها و محيطها".[4] فيما تختلف المعطيات بشأن الوصول لتعريف موحد ودقيق، بخصوص النظام الإقليمي فيذهب كل كاتب لتعريف النظام الإقليمي من خلال الارتكاز على معطى معين.

وقد عرفه **هاني إلياس الحديثي** على أنّه: "مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تربطها عوامل المصلحة و الولاء، بحيث تقدم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتكامل، في مجالات الأمن والاقتصاد فهو أسلوب للممارسة إذا والتعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد[5]."؛ أما **بروس روسيت Brous Rousite**فقد أعطى خمسة معايير لتعريف النظام الإقليمي تمثلت في ضرورة التجانس الثقافي والاجتماعين، التقارب الجغرافي، المواقف السياسية والسلوك الخارجي، المؤسسات السياسية، والاعتماد المتبادل الاقتصادي.

في حين عرفه **لويس كانتوري Louis Cantari** و**ستيفن شبيغل) Steven Spiegel**الأستاذان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية) على أنّه: "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية و إقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال وموقف دول خارجة عن النظام."

أما **تومبسون Thompson -** فقد عرفه على أنّه: "نمط منتظم نسبياً و مكثف من التفاعلات يكون معترف به داخلياً و خارجياً بصفته مضماراً متميزاً، و يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر[6]."

هذا ويقوم النظام الإقليمي في أي منطقة على مجموعة من الدول تواجه خطرا أو تحديات مشتركة، وتجمعها هوية أو رؤية واحدة تنطلق منها هذه الدول في وضع إستراتيجيات وبرامج عمل تحقق بها مصالحها في مواجهة فاعلين آخرين من الأصدقاء والأعداء، وبهذا قامت أنظمة وتكتلات إقليمية في الغرب والشرق وفي كل قارات العالم ما عدا منطقتنا العربية.

من خلال التعاريف يتضح أن عملية بناء النظام الإقليمي تتطلب وجود هدف مشترك للأطراف المشكلة للنظام وهذا بدوره يقتضي تفاعلها وشعورها بالانتماء تجاه هذا الكيان، كما تجدر الإشارة إلى أن للنظام الإقليمي مجموعة مميزات تجعل منه وحدة رئيسية للتحليل ومنها :

1-تساعد الباحث على وضع إطار تفاعلي للوحدات السياسية داخل النظم الفرعية.

2-تساعد الباحث على إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين.

3-تساعد الباحث على دراسة العلاقة بين نظام فرعي و نظام دولي.

3.2 أبعاد النظام الإقليمي:

يرى **أحمد فؤاد رسلان** أن هنالك متغيرات يتميز بها النظام الإقليمي وهي ما يسميها **جميل مطر و علي الدين هلال** بجوانب النظام الاقتصادية استنادا إلى نظرية النظم الدولية[7]،كما أن كافة النظم الإقليمية تشمل عدة إبعاد من خلالها يتم فهم و تحليل مختلف التفاعلات الداخلية والخارجية وهي كالأتي:

أ -**وحدات النظام :**وهي القوى الفاعلة في المنطقة ، وقد لا تقتصر على أطراف الإقليم بالمعنى الجغرافي رغم أنها تظل الأعضاء الأساسية في الإقليم.

ب -**التفاعل:** تفاعل بين وحدات النظام وهو يتخذ أنماطا أو نماذج سلوكية مختلفة صراع أو تعاون، و قواعد معينة إضافة إلى الخصائص البنيوية للنظام أي سمات النظم السياسية والاقتصادية للدول المكونة له ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها أي

بين الدول[8].

ج -**الوسط :**الوسط الإقليمي وهو البيئة المحيطة التي تشمل العوامل المحددة و المناخ العام الذين العلاقات الإقليمية، فكل نظام له بيئته التي يتفاعل في إطارها و النظام الإقليمي له إطار سياسي دولي بمحدداته وقيوده، وهنا يجب التمييز بين قلب النظام و أطرافه و الدول الهامشية ثم نظام التغلغل.[9]

د -**حدود النظام** :ويعبر عن خصائص ومكونات القوة والتأثير داخل النظام أي نمط الإمكانات ومستوى القوة فيه ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام.[10]

3.النظام الإقليمي العربي:

النظام الإقليمي العربي يعبر عن تواصل جغرافي تمثله المنطقة الممتدة من "المحيط إلى الخليج"، بسبب التشابه بين الأقطار العربية و يجمع صفة" القومية"التي تزيد، من خصوصية التفاعلات العربية وهذه الأخيرة تفسر أثر المشاريع الاتحادية المتعددة في الإقليم وهو ما جعل، النظام الإقليمي العربي الوحيد في إطار الدول النامية الذي يتميز بانسياب المعونات الاقتصادية بين أقطارها.[11]

رغم صعوبة تحديد نظام إقليمي عربي بسبب شدة تداخلات النظامين الدولي والشرق أوسطي فيه وصعود أنظمة دون إقليمية فيه كالنظام الخليجي، إلا أن ملامح هذا النظام ما تزال قائمة، وتظهر ملامح هذا النظام بوجود جامعة الدول العربية وكثرة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين أعضائها قياساً بتفاعل أعضائها مع الدول الأخرى، ورغم العقبات البنيوية والمؤسساتية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي إلا أنه يظل حاضراً في عقول صناع القرار العرب ويتجلى ذلك في مفاهيم من قبيل "الأمن القومي العربي" و"العمل العربي المشترك" وغيرها، ومما لا شك فيه أن هذا النظام الإقليمي العربي قد تعرض لهزات كثيرة وتدخلات هائلة من قوى إقليمية ودولية خارجية، خصوصاً في الفترة الأخيرة[12].

رغم كل ما سبق، فإنه من الضروري –لكي يستطيع المرء تحليل التطورات الإقليمية في المنطقة العربية– استدعاء مفهوم النظام الإقليمي العربي والبحث في تاريخ تشكله وتتبع تطوره إلى الشكل الذي وصل إليه الآن[13].

هذا ويشهد العالم العربي أحداثاً وأزمات يمكن تقييمها ووصفها بأصعب المراحل التي يمر بها، والتي لم تؤثر على إقليمه فقط إنما على النظام العالمي الذي يؤثر به أيضاً. ما جعل هذه المنطقة تدخل نزاعات وخلافات وتقف أمام تحديات تفقدها روابطها التي يمكن أن توصلها الى إنشاء إقليم مشترك.

وقد أصبح الحديث عن الإقليمية العربية كاجتماع واحد صعباً جداً، ليس فقط بسبب الإرهاب الذي يواجهه إنما من خلال الترهيب الذي تمارسه بعض الدول العربية بمالها وسياساتها التدخلية، حتى صارت السيادة العربية شيئاً عابراً لم يعد له قيمة، هذا فضلاً عن مصادرة قرار هذه الدول وتبعيتها وتأثرها اللامحدود بالنظام العالمي القائم الذي جعل منها أداة لتحقيق مصالحه واستراتيجياته لاسيما من قبل الولايات المتحدة الأميركية المسيطر بشكل كبير على تفاعلات الإقليم، حتى الآن لا يزال البعض يمنّي النفس بإنشاء إقليمية عربية أو إحياء النظام الإقليمي العربي، مسقطاً من حساباته ورؤيته صعوبة . لا بل عدمية . قيام نظام إقليمي عربي من تناقضات جوهرية، من دون الأخذ بعين الاعتبار الدول الأخرى، على سبيل أن القوي يحكم الضعيف أو الغني من الدول يحكم الفقير، لكن هذا الخيار سيبقى ميتاً لا يمكن إحياؤه لا عبر المال ولا عبر القوة، لأن الأساس في قيام مكون كهذا يكون بالاجتماع والتوافق والوفاق، وخير دليل على ذلك الجامعة العربية التي تعتبر بحالة موت سريري، وبالتالي لا يمكن تركيب النموذج الغربي الأوروبي على وجه الخصوص على حالة الدول العربية[14].

4.الثورات العربية والنظام الإقليمي:

خلقت الثورات العربية التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية العام 2010 في تونس ثم مصر، ثم انتقلت إلى دول عربية أخرى، تحولات إستراتيجية تؤثر من الناحية العملية على فرص التعامل مع المنطقة العربية على أنها "نظام إقليمي" قائم

بذاته، ليس في الدوائر الأكاديمية العربية فقط، وإنما أيضا في الدوائر السياسية العربية والغربية، سواء فيما يتعلق بشكل الدولة، التي تعد وفق تعريف الأستاذ الدكتور عليّ الدين هلال والأستاذ جميل مطر، الوحدة الرئيسية في النظام العربي، أو فيما يتعلق بنمط التفاعلات بين الدول العربية، أو بفاعلية الجامعة العربية التي تعد المؤسسة الرئيسية المعبرة عن هذا النظام. [15]

وقد شهدت بعض دول العالم العربي سابقا وضعية الانقسام والصراع السياسي الداخلي، وانهيار الدولة أو تجزئتها في أوقات مختلفة(لبنان/ الصومال / العراق)، لكن فضلا عن كم الدول التي تتعرض الآن للثورات، فإن مشهد الاضطراب الحالي يقع في دول القلب العربي، وفي كل من: مصر وتونس واليمن وسورية وليبيا، وإلى حد ما الأردن والبحرين والكويت، وهو أمر يشير إلى احتمال أن تكون المنطقة مقبلة على تغييرات أوسع نطاقا وهذه الأحداث تضع مستقبل المنطقة على المحك، ثمة بعض مؤشرات التفكك والتجزئة التي تشهدها العديد من دول الثورات، في ظل ظواهر داخلية جديدة أبرزت مشاهد العنف وعدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي أسفرت عن تغيير سياسي شامل، لكنها لم تظهر بعد تجلياتها في النواحي الاجتماعية والثقافية والفنية والقيم[16].

2.4 طبيعة الثورات العربية ومحركات التغيير فيها:

يعتقد أن الربيع العربي وعلى نطاق واسع قد نجم عن عدم الرضا، بشأن سيادة الحكومات المحلية، وخاصة من قبل الشباب والنقابات على الرغم من أن البعض تكهن بأن فجوات واسعة في، مستويات الدخل قد كان لها اليد أيضا، وقد أدت عوامل عديدة إلى الاحتجاجات، بما في ذلك قضايا مثل:الدكتاتورية أو الحكم المطلق، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد السياسي، والتدهور الاقتصادي، والبطالة، والفقر المدقع، وعدد من العوامل الهيكلية الديموغرافية. كما شملت المحفزات للثورات في جميع البلدان العربية تركيز الثروة في أيدي المستبدين في السلطة لعقود من الزمن، والافتقار إلى الشفافية في إعادة التوزيع، والفساد، وخاصة رفض الشباب قبول الوضع الراهن، وقد تطلع بعض المحتجين إلى النموذج التركي

بوصفه المثل الأعلى– سلمية الانتخابات،والاقتصاد سريع النمو– وبشكل أعم، زيادة أسعار المواد الغذائية ومعدلات المجاعة المرتبطة بتغير المناخ قد عملت، كضغوطات" أسهمت في الاضطرابات في المنطقة العربية.

كذلك هناك إشكالية بناء مشروع الإصلاح والنهضة حيث تعتبر قوى وتيارات التغيير داخل البلاد العربية القطرية المجزأة الضعيفة لا تملك مشروعا للإصلاح والنهضة يستجيب لحاجيات الشعوب وأهدافها في التحرر والتنمية والنهضة، وإشكالية عدم وجود قيادة حيث تظهر الحاجة إلى قيادات وطلائع للإصلاح السياسي والنهضة العمرانية الشاملة، مشكل قيادات ميدانية يظل محورا مهما في سياق الحركية المنشودة، خاصة إذا أثبتنا حاجة الشعوب إلى قيادات

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات ، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط، تتعلق هذه الأسباب بأدوار القوى الكبرى في المنطقة كذلك التوازنات الإقليمية تلعب دور في تحديد مسار هذه الثوارت ذلك أنها تتقاطع ودواشر الصراع الإقليمية والدولية.

وهذه التحولات كانت موجودة منذ ما يزيد على عقد في المنطقة، وما فعلته هذه الثورات أنها جعلتها أكثر وضوحا، أي أنها لعبت دور القوى الكاشفة لما كان يجري في المنطقة، ولم يكن ينعكس في المناقشات الأكاديمية الخاصة بها، حيث كان هناك فجوة بين ما يجري، وبين ما تتم مناقشته من قبل الأكاديميين، وبين السياسات الفعلية التي تتبعها الدول العربية في إدارة شؤونها الخارجية[17]. ويلاحظ أنه لفترة طويلة من الزمن، سيطر على المناقشات الخاصة بمستقبل النظام الإقليمي العربي، بما في ذلك تلك التي تلت الثورات العربية، تضخيم أهمية العامل الخارجي في تحديد هذا المستقبل، ممثلا في القوى الدولية التي لها مصالح إستراتيجية في الإقليم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على حساب الديناميكيات الداخلية والإقليمية، التي تعد قوى دافعة لاستمرار البنية الهيكلية للنظام العربي، أو قوى معوّقة لذلك.[18]

ويستند هذا التفسير المتعلق بالعامل الخارجي، إلى أن من حرك القوى التي أطلقت الثورة هي قوى خارجية، مستندين في ذلك إلى ما سربته وثائق ويكيليكس عن تلقي بعض أعضاء حركة 6 أبريل في مصر، والتي لعبت دورًا مهمًا في ثورة يناير، تدريب في صربيا على عملية إسقاط النظام، وغيرها من القوى، وهي دورات تدريبية تكرر الحديث عنها وعن أنها كانت تنظمها أكاديمية التغيير القطرية، بالتعاون مع الولايات المتحدة وتركيا.[19]

وهذا النمط من فكر المؤامرة، لم تقف حدوده عند المستوى الخطابي، بل كانت له تأثيرات سياسية، اتضحت في حالة دول الخليج، التي تبنت العديد من السياسات من أجل "منع وصول" الربيع العربي إليها، سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الأمني، والتي استهدفت بدورها وبدرجات متفاوتة جماعات الإخوان المسلمين فيها، باعتبارها القوى الرئيسية التي سيستند إليها مخطط الربيع العربي، حتى إن بعض النشطاء على تويتر والفيسبوك أطلقوا حملات بعنوان "المؤامرة السعودية على الثورات العربية". كما انعكس هذا النمط من التفكير في السياسات الخارجية لبعض دول الخليج، والتي انتهجت الحذر وبدرجات متفاوتة في تعاملها مع الدول التي وصل فيها الأخوان للسلطة، سواء في مصر أو تونس أو ليبيا.[20]

5.التحولات السياسية وتفكيك النظام الإقليمي العربي:

التحولات الجارية في الواقع العربي شأنها شأن أي تحول وفعل في بنى اجتماعية لأمة أو شعب، هي تحولات ذات صلة بالعمق التاريخي للتطورات الناجمة عن تفاعل بين عامل ذاتي قطري أو قومي وبين مكونات عوامل موضوعية تخلق ظروفا تحد من، أو تساعد على، إجراء التغيير والتطور والتأثيرات العربية قد تكون فاعلة كعوامل ذاتية من خلال تدخلها في ما يحدث في الأقطار الأخرى، أو كعوامل موضوعية تخلق ظروفا جديدة تسهل أو تعيق التحولات في الأقطار الأخرى، ومن راقب أحداث الحرب الأهلية في سوريا يمكنه أن يلاحظ أن أقطارا عربية كان لها تأثير مباشر من خلال قوى فاعلة في سوريا أو من خلال تأثيرها على، أو دعمها

لقوى داخلية فاعلة. وقد كان لدول الإقليم دور رئيس في كل الأحداث والتحولات في سوريا[21].

كذلك ما شهدته المنطقة العربية وجوارها الإقليمي من تغيرات سياسية متسارعة تؤثر بأشكال مختلفة على مواقع الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية فضلا عن تأثيرها على سلام المنطقة وأمنها الإقليمي وذلك بسبب تدخل المراكز الإقليمية في النزاعات الاجتماعية الوطنية انطلاقا من مصالحها المترابطة واستراتيجيات الدول الكبرى، وبهذا المنحى واستنادا الى تشابك النزاعات الوطنية والإقليمية تتعرض الدول العربية وشعوبها الى مخاطر اندلاع نزاعات عسكرية إقليمية تشترطها إستراتيجية العنف المسلح المتبادل بين المعارضة الداخلية المساندة من المراكز الإقليمية وأنظمة الحكم السياسية في بعض البلدان العربية. [22]

والمنطقة العربية عاشت سنوات حافلة بالتحولات الدراماتيكية السريعة والمتتابعة التي لم تعط متابعها فرصة لالتقاط الأنفاس لتحليل أسبابها العميقة أو توقع مساراتها القادمة، ومن اللافت للنظر تغير الفاعلين المؤثرين في المنطقة وبروز دولة كالإمارات لم تكن محورية من قبل على سبيل المثال، لتصبح من اللاعبين المؤثرين في المنطقة، وتراجع بل تلاشي دور أبرز دول تيار الممانعة التي كانت دولاً محورية في السابق كمصر وسوريا.، وكذلك ظهور فاعلين جدد خارج إطار الدولة القطرية مثل تنظيم داعش واستحواذه على معظم الأراضي السورية والعراقية في فترة وجيزة في مؤشر صارخ على انهيار مقومات الدولة القطرية، وانحسار مد كبرى الحركات الإسلامية بعد وصولها للسلطة ممثلة في تيار جماعة الإخوان المسلمين في مصر بفعل الانقلاب العسكري .[23]

وما زال المشهد السياسي في هذه الدول يشهد تحولات وتغيرات ترفض العودة إلى الخلف، كما ترفض قبول الأمر الواقع ما بعد الارتداد على الربيع، وذلك رغم دخول البلاد في كل من ليبيا واليمن وسوريا في حروب أهلية، ودخول مصر في حالة عدم استقرار وأعمال عنف وتوتر أمني عالي المستوى، وإضعاف التحولات السياسية في تونس وإبطائها،

وذلك بفعل تكاثر اللاعبون الإقليميون والدوليون من ذوي المصالح في كل هذه البلاد حيث الفوضى وأعمال العنف والإرهاب وعدم الاستقرار[24].

في ضوء هذا، فإن التحولات النوعية التي تشهدها دول الربيع –خاصة في سوريا واليمن– تعطي مؤشرات جديدة على اتجاهات التحول المحتملة في مسار هذه الثورات، كما تخلق هذه التحولات حالة من الترقب وإعادة النظر في مواقف وسياسات بنيت سابقا على أساس مواجهة تيار الإسلام السياسي، ومواجهة مطالب الشعوب بالديمقراطية والحرية، وساعد على تشكل حالة الترقب هذه تداخل الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية بشكل ربما لم يكن مقصودا، مما جعل الاستقرار في المنطقة مهددا برمته، سواء بفعل أعمال استخباراتية تدعم منظمات إرهابية، أو تشجع إثارة الفوضى، أو تتواطأ مع عمليات اجتثاث أمني ضد قوى الإسلام السياسي عموما، وأحيانا على أسس طائفية كما في حالتي العراق وسوريا[25].

هذا وتشير جملة من الأرقام الرسمية إلى أن الدول العربية تكبدت خسائر ضخمة، عقب أحداث الربيع العربي مطلع العام 2011، وكشفت أرقام البنك الدولي وبيانات مؤسسات دولية أخرى، أن خسائر بعض الدول العربية نتيجة الحرب والأزمات وتداعياتها منذ العام 2011 بلغت أكثر من 600 مليار دولار، وأكثر من 22 مليون مواطن عربي عاطل عن العمل، وتؤكد تقديرات جامعة الدول العربية، أن تكلفة الصراعات والحروب في الدول العربية تصل إلى 640 مليار دولار منذ 2011.. وتشير اللجنة التحضيرية العليا للملتقى العالمي لإعادة الإعمار ومستقبل البناء في دول الصراع، إلى حاجة سوريا والعراق لإعادة الإعمار إلى ما يقارب 500 مليار دولار[26].

2.5 العوائق التي كشفت عنها التحولات السياسية في المنطقة:

بعد مرور نحو تسع سنوات على اندلاع الثورات العربية عام 2011، فإنها تطرح عدة إشكالات ترتبط بالأُطر السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أبرز هذه الإشكاليات ما يمكن أن ينتج عن الثورات من محاولة بناء دول ديمقراطية حديثة قائمة على مؤسسات فاعلة، وما يرتبط بذلك أيضاً من تساؤلات حول قدرات

الجيوش الوطنية على مواجهة الإرهاب وانتشار التطرُّف في الشرق الأوسط،[27] والتحديات التي أفرزتها هذه الأحداث بالنسبة للنظام الإقليمي العربي حيث نحاول الوقوف عليها بشكل يعمق الفهم حول هذه الإشكالات التي تصل في بعض الأحيان لتهديد وجود هذا النظام والتي تتمثل في :

1- كون المجتمعات أصبحت منفصلة عن الأنظمة لدرجة كادت معها تفتك بالدولة، فأصبحت هذه الأخيرة تواجه صعوبات في القيام بمهامها الأساسية، ما قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي طويلة المدى تنحصر معها سياسات الدول بالسياسة الداخلية.

2- التجاذب الطائفي والمذهبي الذي أسفر عن نشأة تنظيمات عابرة للحدود أو تنظيمات من خارج الدولة the non-state organizations والتي هددت معها وجود الكيانات الراهنة دون أن تكون هناك رؤية لكيانات مستقبلية[28].

3- مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية يساعد على استقرار المرحلة الانتقالية، في التجارب الانتقالية الماضية، ساعد دمج الأحزاب، المحظورة من قبل أو الأحزاب الإسلامية في المشهد الانتخابي على، جعل المرحلة الانتقالية أكثر سلاسة، وعزز من شرعية الحكومة الجديدة، فالمسؤولية عن الحكم ستساعد على ضبط أداء الأحزاب السياسية الجديدة، وبالتالي فالتضييق على نشاط الأحزاب السياسية الإسلامية يأتي بنتيجة عكسية ويطبع المشهد السياسي للبلدان التي أعلنت الحرب على هذه التنظيمات بصبغة من عدم الاستقرار والتوتر والانسداد السياسي كما هو الحال في مصر.[29]

4- إشكالية فرض الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية لأن هيمنة المؤسسة العسكرية وطغيانها على العلاقات المدنية يؤثر ، على استمرار رحلة التحول إلى الديمقراطية فعندما تكون المؤسسة، العسكرية قادرة على إحباط التحول الديمقراطي

ولديها مصالح مؤسسية، قوية في الحفاظ على مزاياها السياسية والاقتصادية فإن إذعانها لتقليل، دورها السياسي يتطلب ثورة مجتمعية تعيد ترتيب العلاقات المدنية العسكرية بشكل يضمن معه عدم طغيان العسكر على المشهد السياسي للبلد، والملاحظ أنه في جل الدول المشكلة للنظام الإقليمي العربي تقريبا هناك هيمنة واضحة للمؤسسة العسكرية على الحياة السياسية[30].

5- بروز أنماط غير اعتيادية من التحالفات الدولية داخل الهيكل الإقليمي للنظام العربي واشتداد حدة الاستقطاب بين أطراف هذا النظام.

6- انحصار دور جامعة الدول العربية بشكل أكبر من السابق وغياب مبادرات عربية لإعادة هيكلة العلاقات العربية العربية.

7- التدخلات العسكرية العربية في الدول الأخرى تعيق بشكل جذري مساعي الوصول لنظام إقليمي متماسك يتحرك ككتلة وبسياسية موحدة تجاه القضايا المحورية في المنطقة[31].

8- التحدي التاريخي للنظام الإقليمي العربي لازال قائما، وهو سياسات القوى الكبرى في الإقليم بحيث زادت هذه السياسات من حدة الاستقطاب القائمة أساسا.

9- الانتكاسة في السياسات العربية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وانكفاء بعض الدول العربية باتجاه إقامة علاقات علنية مع الكيان الصهيوني[32].

6. .خاتمة:

يمكن القول أيضًا إن الخارج سعى عبر التاريخ . وما زال يسعى . بالنسبة لهذه المنطقة الحساسة إلى أن يمنع تماسكها وتكاملها، وذلك لأن الخبرة التاريخية تشير إلى أنها ما تماسكت وكونت كتلة إقليمية إلا وأثرت في التوازنات الدولية، ومع ذلك فإن الطرف الخارجي لم يكن ليستطيع أن يحدث آثاره التي نراها لولا حالة غياب التماسك التي نرصد وجودها في النظام العربي منذ النصف الثاني من السبعينيات

على الأقل، وثمة علاقة جدلية بين عوامل الضعف الداخلية والاختراق الخارجي للنظام فالأولى تشجع على هذا الاختراق، وتيسر له فإن وقع تمكن من العمل على زيادتها أي عوامل الضعف الداخلية، والتحولات السياسية الحاصلة في المنطقة عمقت من الإشكال بخصوص هشاشة المنطقة وجعلها مجالا متاح للاختراق.

كما لابد من القول بأن الأنظمة السياسية العربية لها مساهمة كبرى في الوضع الذي تتخبط فيه المنطقة بفعل ممارستها الغير الديمقراطية، وعدم شرعية الآليات التي تصل بها النخب للسلطة، كل هذه عوامل جعلت من عملية إعادة هيكلة النظام الإقليمي العربي على أسس قوية عملية بعيدة في المدى المنظور على الأقل.

7.المراجع:

[1] صباح العمراني، تجارب في التحول السياسي، موقع جماعة العدل والإحسان، تم الإطلاع في 14-04-2020، على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljamaa.net/ar/2017/12/24

[2] الانتقال السياسي، موسوعة الجزيرة الرقمية، تم الإطلاع في 16-04-2020، على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30

[3] قراءة في مفهوم التحول الديمقراطي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم الإطلاع في 16-04-2020، على الرابط الإلكتروني:-https://www.politics-dz.com

[4]عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015 .

[5]جصاص لبنى، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، (2010_2009

[6]عياد محمد سمير، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغير 1991_2006، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، (2004_2003

[7]مطر جميل وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت :مرآز دراسات الوحدة العربية)، 1997م، 17.ص

[8] عيادة محمد سمير، مرجع السابق.

[9]زنودة مونى ،الإقليمية والعولمة، (محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة في العلوم السياسية تخصص نظم الحكم والإدارة الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة قسم العلوم السياسية)، ،2010-2011ص1-16.

[10]سامية ربيعي ، آليات التحول في النظام للإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا(–مذآرة معدة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ، 2007-2008)ص.9.

[11]فواز جرجس ،النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى ،دراسة في العلاقات العربية – العربية العربية –الدولية ،(مرآز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، لبنان (، حزيران /dونيو ،1997ص2.

[12]فواز جرجس ،النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى ،دراسة في العلاقات العربية – العربية العربية –الدولية ، مرجع سابق.

[13] الخليج أونلاين، تحولات النظام الإقليمي العربي، في 03-09-2015، تمت المشاهدة في 27-09-2020، على الرابط الإلكتروني:https://alkhaleejonline.net

[14] علي إبراهيم مطر، الدول العربية: نظام إقليمي مشترك أو خليجي، موقع الأخبار، في 18-05-2016، تمت المشاهدة في 27-09-2020، على الساعة 11:53، على الرابط الإلكتروني: https://al-akhbar.com/Opinion/213399

[15] إيمان رجب، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/36826

[16] التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011-2012، معهد العربية للدراسات، على الموقع الإلكتروني : https://www.alarabiya.net/ar/

[17] التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011-2012، معهد العربية للدراسات، مرجع سابق.

[18] مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، إعادة تقييم النظام الإقليمي العربي في مرحلة مابعد الثورات العربية، في 02-04-2016، تمت المشاهدة في 26-09-2020 على الساعة 12:00، على الرابط الإلكتروني : https://rawabetcenter.com/archives/5596

[19] التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011-2012، مرجع سابق.

[20] مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، إعادة تقييم النظام الإقليمي العربي في مرحلة مابعد الثورات العربية، مرجع سابق.

[21] أثر التحولات والتغييرات السياسية في الوطن العربي على الساحة الفلسطينية، بديل المركز الفلسطيني، في 2011، تمت المشاهدة في 20-09-2020 على الساعة 12:30، على الرابط الإلكتروني : http://badil.org/ar/component/k2/item/1587-art-07

[22] لطفي حاتم، التحولات السياسية في البلدان العربية والتدخلات الدولية، الحوار المتمدن، في 18-07-2013، تمت المشاهدة في 20-09-2020 على الساعة 11:45، على الرابط الإلكتروني : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369110

[23] التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011-2012، مرجع سابق.

[24] جواد الحمد، العالم العربي في 2016 ...الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، 17-12-2015 تمت المشاهدة في 20-08-2020،على الساعة 9:00، عللى الرابط الإلكتروني : https://www.aljazeera.net/opinions/2015/12/17

[25] محمد بن المختار الشنقيطي، من الثورة المضادة إلى الإصلاح الوقائي، مركز الجزيرة للدراسات، 27-07-2015، تمت المشاهدة في 08-09-2020،على الساعة 9:00، على الرابط الإلكتروني : https://www.aljazeera.net/opinions/2015/7/27

[26] فتحي خطاب، خسائر الدول العربية بعد أحداث الربيع العربي 2011، موقع صحيفة الغد، في 28-01-2019، تمت المشاهدة في 20-09-2020،على الساعة 11:20، على الرابط الإلكتروني : https://www.alghad.tv

[27] عبد الفتاح ماضي، مصير النظام الإقليمي العربي، مركز الجزيرة للدراسات، في 23-07-2015، تمت المشاهدة في 20-09-2020، على الساعة 12:00، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/opinions/2015/7/23

[28] سالم منسي، النظام الإقليمي تحولات وتحديات، موقع الحركة الثقافية أنطلياس، في 06-03-2017، تمت المشاهدة في 20-09-2020،على الساعة 12:00، على الرابط الإلكتروني: http://www.mcaleb.org/ar/mahrajanalkitab/mahrajan-2017/512-nadwatnizamiqlimi.html

[29] مؤسسة راند كوبريشين، آفاق الديمقراطية في العالم العربي، موقع راند كوبيريشن، تمت المشاهدة في 20-09-2020،على الساعة 11:00، على الرابط الإلكتروني: https://www.rand.org/ar.html

[30] التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011-2012، معهد العربية للدراسات، مرجع سابق.

[31] جواد الحمد، العالم العربي في 2016 ...الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.

[32] مؤسسة راند كوبريشين، آفاق الديمقراطية في العالم العربي، موقع راند كوبيريشن، مرجع سابق.